

محادثة بين ولي العهد السعودي وزیر الدفاع الفرنسي بجدّة



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي خلال محادثاته مع وزير الدفاع الفرنسي في جدّة أمس (واس)

الرياض - وكالات: عقد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي محادثات مع وزير الدفاع الفرنسي جان يف لو دريان في جدّة أمس بحضور مسؤولين كبار عسكريين من الجانبين. وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل دعمها وتعزيزها بالإضافة إلى آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. وأفادت وكالة الأنباء السعودية بأن المحادثات مع الأمير سلمان وهو وزير الدفاع أيضاً، شملت العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتعزيزها بالإضافة إلى آخر التطورات الإقليمية والدولية. كما التقى وزير الدفاع الفرنسي نائب وزير الدفاع الأمير سلمان بن سلطان في وقت لاحق من أمس أيضاً. ووصل لو دريان إلى السعودية أمس الأول في زيارة استغرقت يومين يبحث خلالها التعاون في مجال الدفاع والتسليح في وقت يتم فيه التفاوض مع الرياض حول عقود تصدير ضخمة. وقال مصدر دبلوماسي أن وزير الدفاع الفرنسي سيلتقي مسؤولين كبار آخرين، إلا أنه لم يكشف عن تفاصيل إضافية. وكانت الأوساط المقربة من الوزير ان المحادثات تشمل، فضلاً عن الأمور السياسية، «التعاون الثنائي في مجال الدفاع والصادرات والمشاريع الصناعية». وأشارت إلى محادثات مع الرياض لوضع اللمسات النهائية على عقد باكثر من مليار يورو لتحديث أربع فرقاطات وسفینتی امداد بالنفط دخلت الخدمة أواسط الثمانينيات. لكن المصادر رفضت التعليق على المحادثات الخاصة بتحديث الدفاعات الجوية السعودية. ويتضمن هذا المشروع وهو بقيمة تناهز الملياري يورو - كما قالت المصادر - تزويد الجيش السعودي صواريخ أرض جو من طراز كروتال من الجيل الجديد صنعها مجموعو «تاليس» التي تزود الجيش الفرنسي بعددات منذ التسعينيات.

الرياض - وكالات: عقد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع السعودي محادثات مع وزير الدفاع الفرنسي جان يف لو دريان في جدّة أمس بحضور مسؤولين كبار عسكريين من الجانبين. وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل دعمها وتعزيزها بالإضافة إلى آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. وأفادت وكالة الأنباء السعودية بأن المحادثات مع الأمير سلمان وهو وزير الدفاع أيضاً، شملت العلاقات الثنائية وسبل دعمها وتعزيزها بالإضافة إلى آخر التطورات الإقليمية والدولية. كما التقى وزير الدفاع الفرنسي نائب وزير الدفاع الأمير سلمان بن سلطان في وقت لاحق من أمس أيضاً. ووصل لو دريان إلى السعودية أمس الأول في زيارة استغرقت يومين يبحث خلالها التعاون في مجال الدفاع والتسليح في وقت يتم فيه التفاوض مع الرياض حول عقود تصدير ضخمة. وقال مصدر دبلوماسي أن وزير الدفاع الفرنسي سيلتقي مسؤولين كبار آخرين، إلا أنه لم يكشف عن تفاصيل إضافية. وكانت الأوساط المقربة من الوزير ان المحادثات تشمل، فضلاً عن الأمور السياسية، «التعاون الثنائي في مجال الدفاع والصادرات والمشاريع الصناعية». وأشارت إلى محادثات مع الرياض لوضع اللمسات النهائية على عقد باكثر من مليار يورو لتحديث أربع فرقاطات وسفینتی امداد بالنفط دخلت الخدمة أواسط الثمانينيات. لكن المصادر رفضت التعليق على المحادثات الخاصة بتحديث الدفاعات الجوية السعودية. ويتضمن هذا المشروع وهو بقيمة تناهز الملياري يورو - كما قالت المصادر - تزويد الجيش السعودي صواريخ أرض جو من طراز كروتال من الجيل الجديد صنعها مجموعو «تاليس» التي تزود الجيش الفرنسي بعددات منذ التسعينيات.



خادم الحرمين الشريفين مستقبلاً الرئيس المصري المؤقت المستشار علي منصور في جدّة أمس (واس)

خادم الحرمين يعلن وقوف بلاده ضد «الإرهابيين» الذين يحاولون المساس بمصر

وأشارت الوكالة إلى ان الجانبين بحثا خلال اللقاء آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها بما يخدم البلدين والشعبين الشقيقين في جميع المجالات، كما استعرضا مجمل الأحداث والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين الشقيقين منها.

وأضافت ان الرئيس عدلي منصور اعرّب بدوره باسمه وباسم حكومة وشعب مصر عن الشكر والتقدير للملك عبدالله وشعب وحكومة المملكة، على مواقفها المساندة لإرادة الشعب المصري، ودعمها مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية نتيجة الأحداث التي شهدتها مؤخراً.

ان الملك عبدالله اكد خلال استقباله في قصره في جدّة للرئيس المصري عدلي منصور، وقوف المملكة العربية السعودية مع الاشقاء في جمهورية مصر العربية الشقيقة ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية.

عواصم - وكالات: أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، خلال استقباله للرئيس المصري عدلي منصور، وقوف بلاده ضد كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية خاصة «الإرهابيين». وذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس)

غداة اشتباكات عنيفة أوقعت 51 قتيلًا وجرح 375 في عدة محافظات مصر: مقتل 8 وإصابة العشرات في 3 اعتداءات استهدفت الجيش والشرطة ومركز أقمار اصطناعية



جانب من اشتباكات قوات الأمن المصرية وأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في ميدان رمسيس أمس الأول (رويترز)

المطورة في أحداث العنف في مناطق متفرقة في القاهرة، وأكد مصدر امني لفرانس برس ان «متظاهرين مؤيدين لالرئيس المعزول محمد مرسي احرقوا عربتي شرطة فوق جسر عباس في الجيزة». وأكدت وزارة الداخلية في بيان ان «الأجهزة الأمنية تمكنت من فرض السيطرة على الاشتباكات التي وقعت بين الأهالي وجماعة الإخوان التي سعت لإفساد الاحتفالات بنصر أكتوبر والتي استخدمت فيها الأسلحة النارية والخرطوش». وبحسب المتحدث باسم وزارة الداخلية، فإن قوات الأمن استخدمت الغازات المسيلة للدموع فقط لتفريق المتظاهرين.

يُجعل تآثر الاتصالات الدولية محدوداً. وجاءت هذه الهجمات غداة اشتباكات في القاهرة وعدة محافظات بين متظاهرين اسلاميين من جهة وقوات الأمن الأهالي من جهة أخرى وقعت 53 قتيلًا و375 جريحًا، بحسب وزارة الصحة. وتبادل الطرفان الاتهامات بالمسؤولية عن أعمال العنف. وحمل «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» المؤيد لجماعة الإخوان المسلمين والمطالب بعودة مرسي «سلطات الانقلاب والحكومة التي عينها الجيش مسؤولية دماء المصريين التي تراق الآن». ودعا التحالف، في بيان مساء أمس، انصاره للتظاهر طيلة الأسبوع تحت شعار «الشعب يستعيد روح أكتوبر»، كما دعا طلاب مصر في الجامعات والمدارس للتظاهر أمس تنديداً بـ«استمرار المجازر ضد المصريين».

واحيل العديدون منهم للمحاكمة بتهمة التحريض على العنف. وبالقرب من مدينة الاسماعيلية التي شهدت أخيراً عدة اعتداءات على الجيش والشرطة، قتل صباح أمس ستة عسكريين في هجوم شنه مجهولون على دورية للجيش قبل ان يلوثوا بالفراغ. ومضادة للاروع (ار بي جي) على مركز للأقمار الاصطناعية في منطقة المعادي (جنوب العاصمة) ما تسبب في حدوث اضرار في الطبق الخاص بالاتصالات الدولية. وقال مصدر امني ان «مركز الأقمار الاصطناعية تعرض لاطلاق قذائف ار بي جي مما تسبب في حدوث فتحة قطرهما 25 سم في الطبق الخاص بالاتصالات الدولية»، موضحاً ان «القذائف لم تصل للأقمار الاصطناعية الخاصة بالبحث الفضائي واستقرت في الطبق الخاص بالاتصالات الدولية». ويقول خبراء في مجال الاتصالات في مصر ان الاضرار التي لحقت بالطبق من شأنها ان تؤثر بعض الشيء على الاتصالات بين مصر والخارج وخصوصاً مع الدول التي لا توجد معها خطوط اتصالات بحرية.

«التحالف الوطني لدعم الشرعية» يدعو للتظاهر طيلة الأسبوع تحت شعار «الشعب يستعيد روح أكتوبر»

وأكد المعيد امين حلمي لوكالة فرانس برس «لم نستخدم سوى الغازات» للسيطرة على الموقف. ونظم الإخوان المسلمون تظاهرات أمس الأول في الذكرى الاربعين لحرب السادس من أكتوبر بالتزامن مع احتفالات نظلها الجيش المصري بهذه المناسبة. واستهدفت التظاهرات التنديد بقيادة الجيش الحالية وخصوصاً وزير الدفاع الفريق اول بهمنه بالقيام بـ«انقلاب على الشرعية»، بعزله مرسي.

والقت قوات الامن القبض على 423 من المتورطين في اعمال العنف التي شهدتها البلاد. وقال بيان لوزير الداخلية ان «قوات الامن الفت القبض على 180 من العناصر المتورطة في العنف في منطقة الدقي وبين السرايات في الجيزة»، مضيفاً ان «قوات الامن الفت القبض على 243 من العناصر

غير ان الخبراء يؤكدون ان اصلاح اطيلاق الأقمار الاصطناعية يمكن ان يتم بسهولة وفي زمن وجيز ما

القاهرة - أ.ف.ب: اطل العنف مجدداً في مصر حيث شهدت أمس ثلاثة اعتداءات استهدفت الجيش والشرطة ومركزاً للأقمار الاصطناعية غداة اشتباكات بين أعضاء جماعة الإخوان المسلميين وأنصار الرئيس المصري المعزول من جهة والأهالي وقوات الامن من جهة أخرى أوقعت 53 قتيلًا. وبعد شهر من الهدوء النسبي في مصر، تثير عودة العنف قلقاً من تأثيره على الاقتصاد خصوصاً على القطاع السياحي الذي كان يأمل في بداية تعاف بعد القرارات الأخيرة لعدة دول اوروية برفع الحظر عن سفر سياحها إلى مصر. وقتل ثمانية اشخاص من بينهم ستة عسكريين في الهجمات التي وقعت أمس. ففي جنوب سيناء قتل شخصان وأصيب 48 آخرون في انفجار سيارة مفخخة قرب مديرية أمن جنوب سيناء بمدينة الطور، بحسب مدير اسعاف جنوب سيناء خالد ابو هاشم.

وأكد مصدر امني ان السيارة المفخخة انفجرت صباح أمس في مدينة الطور (عاصمة جنوب سيناء) على بعد قرابة 50 متراً من مقر مديرية أمن جنوب سيناء.

وأضاف ان الانفجار ادى الى تدمير العديد من السيارات وواجهات مبنى مديرية الامن. وهذا اول اعتداء تشهده منطقة جنوب سيناء منذ بدء موجة العنف في مصر عقب عزل الجيش للرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو الماضي اثر تظاهرات حاشدة شارك فيها ملايين وطالبت برحيل مرسي، وحتى الآن، كانت منطقة شمال سيناء المسرح الرئيسي للاعتداءات التي تستهدف الجيش والشرطة والتي يعتقد ان اسلاميين متشددين يقفون وراءها.

وتصاعدت الاعتداءات في شمال سيناء بعد ان فضت السلطات الجديدة بالقوة في 14 أغسطس الماضي اعتصامين لأنصار مرسي في القاهرة ما أدى الى مقتل المئات من المتظاهرين الاسلاميين والى حملة أمنية على جماعة الإخوان المسلمين ومجموعات سلفية متحالفة معها. ومنذ ذلك الحين تم توقيف معظم قيادات جماعة الإخوان ومئات من كوادرها الوسيطة

وأشار العريان أن الحرية والعدالة تشبه الرافضين «للانقلاب» بهاجر زوجة النبي إبراهيم، مبيناً « أن خطة الانقلاب كانت تعتمد على أحد بدليلين، الأول أن يقبل الإخوان وحزب الحرية والعدالة بالانقلاب، ويعمدون إلى العمل في إطار خارطة الطريق، والتي قال انها لا تختلف عن تلك التي أعلنها محمد مرسي الذي وصفه بـ«الرئيس الشرعي المنتخب».

أما البديل الثاني بحسب ما ذكره العريان فإنه يتمثل في «خطة» معدة سلفاً، وتم التمهيدي لها بقصف إعلامي يتهم القوى الإسلامية والإخوان المسلمين بالذات بـ«الإرهاب»، حيث قام وزير الدفاع الفريق عبدالفتاح السيسي بـ«مخاطبة المصريين مرة أخرى بعد ثلاثة أسابيع تقريباً في 26 يوليو 2013 يطلب منهم النزول لميدان التحرير مرة أخرى، ولكن هذه المرة لتفويضه تفويضاً مطلقاً شعبياً للتصدي للإرهاب، فتم الحشد كما تم في المرة الأولى في 30 يونيو»، كما أكد العريان أن هناك منظمة عربية تبغض الديموقراطية وراء ما يدور في مصر.

القاهرة - وكالات: قال عصام العريان، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، أمس ان الانقلابيين أخطأوا بقراءة رد فعل جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتحالفة معهم فيما يتعلق بعزل الرئيس المنتخب، محمد مرسي وتعطيل العمل بالدستور.

وأكد العريان على ضرورة عودة الرئيس السابق محمد مرسي وأن إسرائيل تحتضن وزير الدفاع الفريق اول عبدالفتاح السيسي. وأشار في مقال نشر على الموقع الرسمي لحزب الحرية والعدالة: «توقعوا أن يصيب الانقلاب الإخوان بصدمة تفقدتهم القدرة على مواجهة أخطر أزمة تواجه مصر منذ انقلابات يوليو الماضي الانتقالية، بدءاً بحركة الجيش في 23 يوليو 1952، مروراً بالانقلابات التي قام بها عبدالكريم عامر ضد عبدالناصر وامتنعها ناصر حتى نحر عامر في أعقاب الكارثة الكبرى التي حلت بالوطن بسبب قلة كفاءتهم وانعدام خبرتهم في إدارة شؤون مصر والجيش والحياة السياسية والاقتصادية».

«ديبلوماسية مصر المائية» تحقق انفراجة في أزمة سد النهضة

القاهرة - أ.ش.أ: نجحت الدبلوماسية المصرية بشقيها المائي والسياسي في تحقيق انفراجة نحو احتواء وحل أزمة سد النهضة الأثيوبي بعد اعتراف رئيس وزراء اثيوبيا أمس بضرورة أن يتحول سد النهضة إلى مشروع ثلاثي أثيوبي (مصري - سوداني يحقق الخير للدول الثلاث «بلد المنع وبلدي المصب»، بدلا من ان يكون مصدراً للنزاع والحروب المائية. ورحبت مصر على لسان د.محمد عبد المطلب وزير الموارد المائية والري بتلك التصريحات الإيجابية التي تمثل خطوة للامام في مجال إدارة الموارد المائية بين دول حوض النيل.

ويرى الخبراء ان موقف اثيوبيا الجديد يمثل عودة إلى الصواب، والامتثال للمعايير الدولية في التعامل مع البحاري المائية والتي تؤكد على ضرورة حرص جميع شركاء المجرى المائي على عدم الاضرار بشعوب اي طرف وحقه في الحصول على حصته كاملاً.

ودعت مصر الى ضرورة ان تترجم اثيوبيا موقفها الجديد الى افعال من خلال الالتزام بتنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية الدولية بخصوص سد النهضة وايضا الاتفاق على آلية ملء السد واسلوب ادارته وتشغيله. وحرصت مصر ومازالت على التعامل بحكمة وهدوء من اجل احتواء هذه الأزمة وتبديد الشكوك والخاوف بموضوعية، وبذل الدبلوماسيين وخبراء المياه قصارى جهدهم، وعلى مدى أكثر من عام على تفجر أزمة سد النهضة اكدت مصر مرارا وتكرارا على عدم التنازل عن قطرة

واحدة من حصتها في مياه النيل. واتفق الخبراء الدوليون مع وجهة النظر المصرية على ان التزام اثيوبيا بالمعايير والإجراءات الدولية في بناء السدود يصب في مصلحة اثيوبيا أولا، قبل مصر والسودان، لأن اي خلل في هذه المعايير سيلحق اضرارا فاحشة بالأراضي الاثيوبية التي يقع فيها السد قبل ان تمتد الاخطار الى دولتي المصب.

وذكرت وزارة الموارد المائية المصرية ان المرحلة المقبلة ستشهد رؤية جديدة للتعامل مع الجوانب المعلقة في ملف مياه النيل، كما ستشهد نشاطا مكثفا بين مصر والسودان واثيوبيا من اجل وضع خارطة لمعالجة قضايا المياه والري لما فيه مصلحة شعوب الدول الثلاث وعلاقتها التاريخية الوطيدة التي قامت على المودة والصداقة والتعاون المشترك. واعرّب د.محمد عبدالطلب وزير الموارد المائية عن ترحيب مصر بوضع كل الامكانيات الفنية للخبراء المصريين في مجال السدود لتكون في خدمة شعوب حوض النيل، كما اشار الى ان تلك الإجراءات هي في صالح الدول الثلاث المرتبطة بالسد وهي مصر والسودان واثيوبيا. وأكد د.عبدالمطلب انه على الرغم من الظروف التي تعاني منها مصر فإنها حريصة على دعم جهود التنمية في دول حوض النيل حيث أقامت مؤخرا عددا من المشروعات التنموية في تنزانيا وجنوب السودان وتسعى الى توطيد العلاقات مع اثيوبيا في الحاضر والمستقبل بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.